مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة خلال المدة (2000 – 2020) باستخدام أنموذج بانل الستاتيكية
اسم الكاتب: بفرين صابر كريم، ياسين رسول يونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10113
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

An Econometric Study of the Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Selected Oil Countries During the Period (2000-2020) Using the Static Panel Model

Bafreen S. Kareem[1] , Yasin R. Younis[2]

[1&2]College of Administration and Economics - University of Slahaddin- Erbil

Corresponding author: Bafreen S.r Kareem ,Collage of Administration and Economics- University of Slahaddin- Erbil

Bafreen.kareem@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182589.1333

Article History: *Received*: 31/8/2023; *Revised*:20/9/2023; *Accepted*:18/10/2023; *Published*:1/3/2024.

Abstract

The study aims to measure the impact of fiscal policy on economic growth in selected oil countries represented in (Algeria, Saudi Arabia, UAE, Iraq) during the period 2000-2020, by using an econometric study based on the analysis of the Panel static model through Three estimated models (Pooled effect model - fixed effect model - random effect model) and after estimating the mentioned models it was found that the fixed effects model is the appropriate model based on the (Redundant Fixed Effects test), while the random effects was the appropriate model based on the (Hausman test) However, depending on theory, economic logic, and the significance of the parameters, the fixed effects model is better, so we interpreted the results of the fixed effect model only, and the study concluded many results, including public expenditures that have a negative and significant impact on the gross domestic product, while revenues have a positive impact on the gross domestic product industry.

Keywords:

Fiscal policy , Economic growth , Static panel model.

Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 141

March 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Kareem, Bafreen S.; Younis, Yasin, R. (2024)."An econometric study of the impact of fiscal policy on economic growth in selected oil countries during the period (2000-2020) using the static Panel model)".

TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 43 (141),237 -260 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182589.1333

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة خلال المدة (2000–2020) باستخدام أنموذج بانل الستاتيكية

بفرين صابر كريم [1] ; ياسين رسول يونس[2]

[2&1]جامعة صلاح الدين–أربيل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الأقتصاد

المؤلف المراسل: بفرين صابر كريم ، جامعة صلاح الدين -أربيل، كلية الإدارة والاقتصاد،
Bafreen.kareem@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182589.1333

تاريخ المقالة: الاستلام:2023/8/31؛ التعديل والتنقيح: 2023/9/20؛ القبول: 2023/10/18؛ النشر : 2024/3/1.

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة، متمثلة في (الجزائر، السعودية ، الإمارات ، العراق) خلال المدة 2000 –2020 ، وذلك من خلال استخدام دراسة قياسية بالاعتماد على تحليل أأنموذج بانل الستاتيكية (Panel Data static) عن طريق ثلاثة نماذج مقدرة (الأأنموذج التجميعي– أأنموذج التأثير الثابت– أأنموذج التأثير العشوائي) وبعد تقدير النماذج المذكورة تبين أن أأنموذج الآثار الثابتة هو الأأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Redundant Fixed Effects test) ، في حين إن الآثار العشوائية فتمثلت بالأأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Hausman test) ، لكن بالاعتماد على النظرية والمنطق الاقتصادي ومعنوية المعلمات فإن أأنموذج الآثار الثابتة يُعد أأنموذجاً أفضل، لذا قمنا بتفسير نتائج أأنموذج الأثر الثابت فقط، وخلص البحث إلى نتائج عديدة منها إن النفقات العامة لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي بينما الإيرادات لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات الرئيسة:

السياسة المالية ، النمو الاقتصادي ، أنموذج بانل الستاتيكية

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (43)، العدد (141))،
اذار 2024

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: كريم، بفرين صابر، يونس، ياسين رسول (2024). "دراسة قياسية لاثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة خلال المدة (2000-2020) باستخدام أنموذج بانل الستاتيكية)".
تنمية الرافدين، 43 (141)، 237-260،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182589.1333

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مقدمة

تحظى السياسة المالية بمكانة مهمة ومميزة بين السياسات الاقتصادية الكلية، لأنها تمثل أداة رئيسة يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاقتصادية المرسومة، بفضل أدواتها الإيرادية والإنفاقية التي تستطيع أن تكفيها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وتعد العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية، وقد أخذت أبعاداً مختلفة من حيث تناول الموضوع، ومن أبرز المدارس الاقتصادية التي تطرقت إليها، المدرسة الكينزية بزعامة "جون مينارد كينز" الذي اعتبر أن السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وإلى جانب الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وللسياسة المالية تأثير واضح على المتغيرات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي لا سيما في وقت الأزمات الاقتصادية، إذ تعد الملجأ الأخير لحلها وصولاً إلى الرفاهية الاجتماعية من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى، وبفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، فمثلاً عندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو تخفيضه حسب ما تواجهه من مشاكل، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالنقصان أو الزيادة بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كون الدول النفطية المختارة تتمتع بموارد مالية مهمة باعتبارها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وهذا ما يجعل حكومات هذه الدول قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة على الاسئلة الآتية:

- ما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة والمتمثلة بـ (الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق) خلال المدة 2000–2020؟
- ما أثر أدوات السياسة المالية والمتمثلة بكل من (النفقات العامة والإيرادات العامة) على النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة خلال المدة 2000–2020؟
- ما دور المتغيرات الاقتصادية الأخرى (رأس المال البشري، عنصر العمل، الدين الخارجي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف الحقيقي) المتضمنة في البحث على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة خلال المدة المحددة في البحث؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة وتحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة للمدة 2000-2020.
- تقدير نماذج بانل الاستاتيكية لتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال المدة 2000-2020 .

فرضية البحث: يستند البحث على ثلاث فرضيات وهي على النحو الآتي:

- إن إجمالي الإيرادات لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة خلال المدة 2000-2020.
- إن إجمالي النفقات لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة خلال المدة 2000-2020.
- إن للمتغيرات الأخرى (رأس المال البشري ، عنصر العمل ، الدين الخارجي ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف الحقيقي) المتضمنة في البحث أثر معنوي إحصائي على النمو الاقتصادي خلال المدة البحث 2000-2020.

منهجية البحث:

من خلال هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي عن طريق عرض الجانب النظري والمنهج القياسي من خلال استخدام أنموذج (Panel Data Static) الستاتيكية، وذلك بهدف تحليل النتائج المحصلة من اختبار قياس العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي.

حدود البحث:

- يتحدد البُعد المكاني لهذه الدراسة بالدول النفطية (الجزائر-السعودية-الإمارات-العراق).
- البُعد الزماني يتمثل بالمدة المحددة (2000-2020).

عينة البحث:

تم قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي للدول النفطية المختارة خلال المدة (2000-2020)، وقد تم اختيار الدول الأربع عينة للبحث، وهي (الجزائر ، السعودية ، الإمارات ، العراق)، نظراً لكون تلك الدول هي دول نفطية، ويُلاحظ عليها تزايد النفقات العامة بشكل مستمر، وأن الاعتماد الرئيس لها يتمثل بالإيرادات النفطية، فضلاً عن توفر البيانات والمعلومات عن تلك الدول رغم تضاربها وعدم مطابقتها من مصدر لآخر، كما أن بعض من هذه الدول تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة إلى جانب الوضع السياسي غير المستقر في بعض هذه البلدان، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة معطيات البنك الدولي ومركز الأبحاث الإحصائية والبنك المركزي والنشرات السنوية للدول المختارة.

خطة البحث:

لغرض الإحاطة التفصيلية بجوانب البحث فقد قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث، وانتهى بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، ناقش المبحث الأول: السياسة المالية من خلال تسليط الضوء على أدواتها الإنفاق العام، وكذلك الإيرادات العامة للمدة (2000-2020) أما المبحث الثاني فقد اهتم بالمضمون النظري للنمو الاقتصادي ومؤشراته

في الدول النفطية المختارة، في حين اهتم المبحث الثالث بالجانب القياسي لتقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي وتحليل نتائجها اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً.

الدراسات السابقة:

1-Ali Abdullah Al Masaeed (2018) The Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth of Jordan (2010-1990) Department of Economics and Finance, Mari State University, Russia .

قام الباحثان بتحليل أثر السياسة المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني للفترة للمدة من 1990-2010، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأردن، استخدم الباحث في الجانب القياسي من هذه الدراسة (أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى (OLS)) وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام والصادرات والإيرادات العامة ذات تأثير إيجابي و ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن، في حين كان أثر التضخم والدين العام الداخلي سلبياً وذا دلالة معنوية وإحصائية على النمو الاقتصادي، وكان تأثير الدين العام الخارجي سلبياً وليس ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

2- دراسة (العقون عبدالجبار) (2020): بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016 :

قام الباحث بقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016 ، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي لتحليل تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية المطبقة في هذه البلدان كانت غير فعالة، فالتوسع لا يزال في الإنفاق كان تأثيره في المقام الأول على الجانب الاستهلاكي، كما أن قطاع النفط لا يزال القطاع الأساسي الذي يبنى عليها اقتصادات هذه الدول، أما بالنسبة للجانب القياسي للبحث فقد استخدم الباحث نماذج (Panel Data) لبيانات المقطع العرضي لعينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو أنموذج الأثر الفردي، ثم قام الباحث بتقدير نماذج بانل الديناميكي والتي كانت غير مقبولة إحصائياً، وبينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي والإيرادات العامة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في دول عينة الدراسة.

3- دراسة (فار عبد القادر) (2019) : بعنوان أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق السياسة المالية في الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال فترة الدراسة، واستخدم الباحث في الأنموذج القياسي السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وأنموذج الانحدار الذاتي وتوصلت الدراسة إلى:

- إن النفقات العامة لها أثر إيجابي ومعنوي على كل من معدل التضخم ومعدل البطالة.
- أما الإيرادات العامة فلها أثر إيجابي ومعنوي على كل من معدل التضخم ومعدل البطالة .

4- دراسة المزروعي (2012): بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009) :

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة (1990-2009)، ومعرفة أثر الإنفاق العام في كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيس والثانوي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي والثانوي.

5- دراسة (بوعمرة وعبدالفتاح) (2019): بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1995-2013): هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية (الجزائر، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين) خلال الفترة (1995-2016) ، وقام الباحثان باستخدام نماذج بانل الساكن لتحديد أثر متغيرات السياسات النقدية والمالية والمتمثلة في (العرض النقدي، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، رصيد الميزانية العامة للدولة) على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة للدولة والنمو الاقتصادي، في إن ارتفاع سعر صرف العملات المحلية كان لها أثر سلبي على معدلات النمو، أما الإنفاق الحكومي وحجم المعروض النقدي لم يكن لهما أثر معنوي على معدلات النمو في دول العينة.

1. المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية:

1.1. مفهوم السياسة المالية: عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم من خلال السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية وسياسة الإقراض العام. (Katef,Musawy:285)

2.1. أهداف السياسة المالية: تُعد السياسة المالية الدافع للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار، وعليه ينبغي الوقوف على أهم أهدافها الاقتصادية الكلية للحفاظ على اقتصاديات الدول، هناك عدة أهداف للسياسة المالية من أهمها:

1. تحقيق استقرار الأسعار (Al-laithi,Al-Demerdash,2015:19)
2. تحقيق مستوى التشغيل الكامل. (Al-Rubaie,2013:70)
3. تحقيق النمو الاقتصادي (Mohamad,Others,2016:6)
4. إعادة توزيع الدخل القومي. (Al-Nsur,2014:66)
5. التوازن في ميزان المدفوعات (Al-laithi,Al-Demerdash,2015:22)

3.1. أدوات السياسة المالية: للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يأتي:

1.3.1. الإنفاق العام:

عبارة عن المبالغ النقدية التي تقوم السلطات العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة، وكذلك عُرف بأنه مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد تحقيق منفعة عامة ، ومن التعريفات السابقة بالإمكان تحديد الشروط الواجب توافرها في الإنفاق العام، ومنها يكون هذا الإنفاق نقدياً، فضلاً عن صدوره من جهة عامة ممثلة بالدولة أو أحد هيئاتها العامة ، وأخيراً أن يهدف إلى تحقيق نفع عام وإشباع حاجة.

ويمكن القول إن النفقات العامة تقسم إلى قسمين وفقاً للأساس الاقتصادي.(Suhad,2011:37)

1.1.3.1. النفقات الجارية :Current Expenditures: وتتضمن نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير عمل المرافق العامة للدولة.

2.1.3.1. النفقات الاستثمارية :Investment Expenditures : وهي التي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية مثل:

(نفقات الاستثمارات ، نفقات الإنشاء والتعمير، التحويلات الرأسمالية الداخلية والخارجية، القروض المباشرة سواء للهيئات المحلية أو الأجنبية).

2.3.1 . الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية . (Al-Nsur,2014:158)

وبشكل عام تقسم إجمالي الإيرادات إلى : الإيرادات النفطية وغير النفطية.

1.2.3.1. الإيرادات النفطية : هي الإيرادات المالية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وحجم الإيرادات النفطية يتناسب طردياً مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الإنتاج وباجتماعهم تزداد الإيرادات النفطية.(Jamil,2022:307)

2.2.3.1. الإيرادات غير النفطية : هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والتي تعكس مدى تنوع بنية الاقتصاد، ويمكن استخدام هذه الإيرادات (الإيرادات الضريبية حصراً) في توجيه الأنشطة الاقتصادية بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، أي إن الضرائب أداة تستخدم لدعم التنمية الاقتصادية.(Al-mayahi,2022:11)

وتتولد الإيرادات العامة للدولة من مصادر عديدة منها:

ا- تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد.

ب- تحصل على جزء آخر من الدخل بما لها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.

ج- تحصل على جزء آخر من الدخل عن طريق التوجه إلى الأفراد، تُطالب منهم التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.

د- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزء من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي، ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة.

3.3.1. الموازنة العامة: ويقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات العامة للدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويتم عرض الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها، وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات قد تختلف عند التطبيق، ولهذا فالموازنة العامة تنتهي إلى ثلاث حالات هي توازن أو عجز أو فائض. (Lyas,2021:518)

2. المبحث الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

1.2. مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها، وهذه الزيادة تكون تلقائية.(AlHusayni,Alfatlawy,2017:112)

2.2. محددات النمو الاقتصادي:

1.2.2. العمل : وهو العنصر الفعال والمؤثر في العملية الإنتاجية يكون ذا بعدين ، لما له من أثر على النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة، وبالتالي زيادة موارد الاقتصاد، فضلاً عن الزيادة في الحجم الساعي للعمل (Sasi,ayad,2018:59)

2.2.2. رأس المال : يعرف بأنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الإدخار الذي يوجه للاستثمار، إذ إن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل ، الأمر الذي يساعد التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الإقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يسهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية والبنية التحتية، كالطرقات والسكك الحديدية والإتصالات والكهرباء. (Najeha,Eman,2016:55)

3.2.2.التخصص والإنتاج الواسع : حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء ، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4.2.2.التقدم التكنولوجي : حيث يؤدي هذا العامل دوراً أساسياً في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء جديد للإنتاج، وأداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في التخطيط، وإدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، وإدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي. (Far,2018:94)

5.2.2. أسعار النفط : تعتمد أغلب الدول الريعية في اقتصادها على مداخيل النفط بوصفه عاملاً أساسياً في زيادة الدخول ورسم السياسات الاقتصادية، وبالتالي كلما زاد سعر النفط حققت الدول نمواً اقتصادياً أكبر. (Sasi,ayad,2018:7)

3.2. أنواع النمو الاقتصادي:

1.3.2. النمو التلقائي :

هو ذلك النوع من النمو الذي يمكن تحقيقه بطريقة تلقائية دون أن نتبع الأسلوب العلمي للتخطيط، وتجدر الإشارة أن للقطاع الخاص دوراً مهماً ورياديا فيه، كما يُعد هذا النمو عرضة للتقلبات الاقتصادية قصيرة الأمد. (Mehran,Others,2022:17)

2.3.2. النمو العابر :

وهذا النوع من النمو يتصف بعدم الثبات والاستمرارية، بل هو نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النوع من النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية، إذ يأتي إستجابة لتطورات معينة غالباً ما تكون خارجية ومفاجئة، على سبيل المثال الارتفاع الذي يحصل في أسعار المواد الأولية الخام، فالدول المصدرة لتلك المواد ستحصل على مداخيل مرتفعة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد في الأسواق الدولية، وينعكس هذا بشكل مباشر على الدخل القومي ومن ثم نصيب الفرد من ذلك الدخل وحدوث حالة من النمو، إلّا أنها لا تبقى ثابتة وتتلاشى بسرعة بعد أنتفاء المسببات لها بعد حدوث أنخفاض في أسعار المواد الخام، وينتج عنه ظاهرة النمو بلا تنمية.(Arekat,2014:135)

3.3.2. النمو المخطط: وهو نمو ناجم عن عمليات التخطيط الشاملة، اذ ترتبط فعاليته ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وفعالية التنفيذ والمتابعة و بواقع الخطط المرسومة، كما يعد نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرب، و بالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية. (Sasi,ayad,2018:6)

4.2. أهداف النمو الاقتصادي : هناك عدة أهداف للنمو الاقتصادي من أهمها:

1.4.2. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات :

تقضي العدالة الاجتماعية تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، إذ إن تكدس الأموال في فئات معينة ومحدودة من المجتمع يؤدي إلى نشوء طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والأمني، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت وتباعدت وتباينت أقاليم الدولة، ويعتبر تقليل التفاوت في الثروات هدفاً مهماً توزيع الدخل يؤدي إلى الاستقرار والأمن الاجتماعي.

2.4.2. رفع مستوى المعيشة: إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل القومي السنوي فحسب،أنما هي تعني إحداث تغيير في مستوى المعيشة بالنسبة لسكان تلك الدولة على المدى الطويل، وبشكل خاص فيما يخص تلك الفئات التي تسهم مباشرة في عملية التنمية.(Bamkar,2012:29)

3.4.2. يعمل النمو الاقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع.
(Al-Dabbagh,Aljumrad,2003:412)

5.2. مقايس النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي):

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي هما (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الثابت) ومتوسط الدخل الفردي):

1.5.2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي (الثابت).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة . (Alwazany,2005:107)

2.5.2. متوسط نصيب الفرد.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: فيشير إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي في البلد، يتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها، يستخدم هذا المقياس أداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد الحصول على المزيد من السلع والخدمات، كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات، ذلك لأن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه الأموال للإدخار والأستثمار. (Majdy,2021:19)

ويُعد متوسط الدخل الفردي أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يرصد السلوك الاقتصادي في رسم السياسات والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات بين الدول.
(Helal,2017:317)

3. المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية المختارة للمدة 2000–2020 ولتقدير الأنموذج باستخدام أنموذج بانل الستاتيكي

1.3. دراسة وصفية للمتغيرات :-

1.1.3. متغيرات الدراسة: بناءً على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست للعلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي، سوف يتم التطرق إلى أهم الأدوات والعوامل التي يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي، لذلك نقوم بتقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ويأخذ أنموذجنا العام لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل الآتي:

$$LGDPit = \alpha + \beta_1 TR_{it} + \beta_2 TE_{it} + \beta_3 ED_{it} + \beta_4 HC_{it} + \beta_5 TLF_{it} + \beta_6 TFC_{it} + \beta_7 RER_{it}$$

حيث إن :

المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي على النحو الآتي:

رمز المتغير	تعريف المتغيرات
Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويرمز له بـ GDP وهو يمثل المتغير التابع
TR	إجمالي الإيرادات بالأسعار الثابتة وهي تمثل المتغير المستقل الأول

رمز المتغير	تعريف المتغيرات	
TE	إجمالي النفقات بالأسعار الثابتة	وهي تمثل المتغير المستقل الثاني
ED	الدين الخارجي بالأسعار الثابتة	وهو يمثل المتغير المستقل الثالث
HC	مؤشر رأس المال البشري	وهو يمثل المتغير المستقل الرابع
TLF	إجمالي عنصر العمل	وهو يمثل المتغير المستقل الخامس
TFC	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة	وهو يمثل المتغير المستقل السادس
RER	سعر الصرف الفعلي (الحقيقي)	وهو يمثل المتغير المستقل السابع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على متغيرات الأنموذج محل الدراسة.

2.1.3. وصف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج:

لقد تم الاعتماد في هذا االبحث على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، من أجِل تحديد وتقييم أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية محل الدراسة، وفيما يأتي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي.

أولاً–الناتج المحلي الإجمالي:

وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي، وهو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالأسعار الجارية أي بسعر السوق، فالناتج المحلي الإجمالي يشير إلى حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدول.

ثانياً–إجمالي الإيرادات:

إن الإيرادات بشقيها النفطية وغير النفطية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، أي كلما زادت الإيرادات زادت الموارد المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

ثالثاً–إجمالي النفقات:

حسب النظريات الاقتصادية فإن النفقات تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للدول، فكلما زادت هذه النفقات زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية.

رابعاً–الدين الخارجي:

يعتبر من المتغيرات المهمة في الدراسة، والتي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي؛ لأنه يعد عبئاً على الدولة. وهو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد المستحق للدائنين خارج البلاد، وقد يكون المدينون حكومات أو شركات أو أفراد، والدين يتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . (Adam&others,2016:12)

خامساً– رأس المال البشري:

عبارة عن نوعية العمل، وهو إحدى عوامل الإنتاج الأربعة، ولا نقصد به كمية العمل إنما المهارات التي يمكن أن يحققها العامل، وبالتالي هو وسيلة أخرى لزيادة الإنتاج، كما وأن تحسين رأس المال البشري باستمرار أمر حيوي للنمو الاقتصادي؛ لأن هناك علاقة إيجابية بين هذا المتغير مع النمو الاقتصادي.

سادساً–عنصر العمل :

يمثل عنصر العمل عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبطاً بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، وتعد أعمالاً استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، كما وأن (التعليم والتدريب) يساعدان كثيراً على رفع إنتاجية القوة العاملة. (Abd-Alhadi,Abd-Alkareem,2017:68)

سابعاً– إجمالي تكوين رأس المال الثابت :

هو مجموع قيم الأصول الثابتة مخصوماً منها الأصول المستبعدة خلال عام، ويشمل الأصول المنتجة بشكل متكرر والأصول المفتعلة، وكذلك كافة النفقات على الأصول الثابتة التي تعمل على تحسين أداء ونوعية إنتاج الأصول وإطالة عمرها الإنتاجي، وتوجد علاقة واضحة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على اعتبار أنه من مكونات الناتج المحلي الإجمالي. (Lazhr,2018:69)

ثامناً–سعر الصرف الفعلي:

هي القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يُحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين. (Mahfuz, Zakrya, 2021:10)

2.3. تقدير الأنموذج القياسي لأثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي للبلدان المختارة في البحث.

في هذا الجانب سنحاول إجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر أدوات السياسة المالية في الدول النفطية والحفاظ على استدامتها في تحفيز النمو الاقتصادي، من هنا نقوم بتقدير أثر سياسة المالية على النمو الاقتصادي.

تقدير النماذج القياسية لبيانات بانل الاستاتيكية وتحليلها (Panel Data Static Model)

إن الهدف الرئيس من التقدير القياسي لأنموذج بيانات بانل الاستاتيكية وتحليلها هو توضيح أكثر للمتغيرات المبحوثة، وتقليل أثر المتغيرات غير الداخلة في الأنموذج ، وكذلك بيان ما إذ كان من مصلحة هذه الدول(الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق) التعامل والتعاون مع بعضها البعض، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت عدة اختبارات، وكانت نتائج الاختبارات والتقديرات على النحو الآتي:

1.2.3. الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات :

لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في أنموذج الدراسة ، والعينة متكونة من أربعة دول (الجزائر، السعودية ، الإمارات ، العراق) وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول(1): نتائج الاختبار الإحصائي الوصفي (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في الأنموذج المعتمد في الدول المختارة (الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق)

المؤشرات الإحصائية	Y	RER	TFC	TLF	HC	ED	TE	TR
Mean	12.300	5.302	10.867	15.860	0.243	9.9905	10.407	10.380
Median	12.165	4.712	11.041	15.953	0.179	10.114	10.899	10.768
Minimum	11.007	4.512	8.840	14.386	-0.510	7.295	6.650	6.370
Maximum	13.428	7.569	12.317	16.587	1.010	13.589	12.859	12.828
Std.Dev.	0.656	1.098	0.841	0.462	0.601	1.278	1.612	1.544
Observation	168	168	168	168	168	168	168	168

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12 .

يمكن تحليل متغيرات البحث على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views) على النحو الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي:

توضح النتائج المذكورة آنفاً أن قيم الناتج المحلي الإجمالي، خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (11.00723) و أعلى قيمة (13.42856) وبفارق (2.42133) ، وبمتوسط قدره (12.30043) ، و وسيط قدر بـ (12.16569).

الإيرادات العامة :

إن قيم الإيرادات الكلية، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (6.370654) وأعلى قيمة (12.82868) وبفارق (6.458026) ، وبمتوسط قدره (10.38005) ، و وسيط قدر بـ (10.76872).

النفقات العامة :

إن قيم النفقات الكلية خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (6.650357) وأعلى قيمة (12.85931) وبفارق (6.208953) ، وبمتوسط قدره (10.40736) ، ووسيط قدر بـ (10.89928).

الدين الخارجي :

كانت قيم الدين الخارجي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (7.295515) وأعلى قيمة (13.58940) وبفارق (6.293885) ، و بمتوسط قدره (9.990560) ، و وسيط قدر بـ (10.11421).

الموارد البشرية :

كما يتوضح من النتائج أن قيم الموارد البشرية، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (-0.51082) وأعلى قيمة (1.010793) وبفارق (0.499973)، وبمتوسط قدره (0.243283)، ووسيط قدر بـ (0.179451).

القوى العاملة :

تشير النتائج إلى أن قيم القوى العاملة، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (14.38611) و أعلى قيمة (16.58759) وبفارق (2.20148) ، و بمتوسط قدره (15.86002) ، و وسيط قدر بـ (15.95375).

رأس المال الثابت:

كما يتوضح من النتائج أن قيم إجمالي تكوين رأس المال ثابت، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (8.840725) و أعلى قيمة (12.31752) وبفارق (3.476795) ، و بمتوسط (10.86733)، و وسيط قدر بـ (11.04148).

سعر الصرف الفعلي :

كما يتوضح من النتائج أن قيم سعر الصرف الفعلي (الحقيقي)، خلال مدة البحث كانت محصورة بين أدنى قيمة (4.512945) وأعلى قيمة (7.569752) وبفارق (3.056807) ، و بمتوسط قدره (5.302588) ، و وسيط قدر بـ (4.712366).

2.2.3. الثبات البيانات واستقراريتها ومتغيرات الأنموذج (Stationary test):

لاختبار سكون أو استقرارية (Stationarity) البيانات ومتغيرات أنموذج البحث لابد من اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) ، وتنص فرضية العدم في هذا الاختبار على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في حين تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك (Gujarati.2004, 18) .

وهناك ثلاثة نماذج لهذا الاختبار، الأنموذج الأول لا يتضمن الاتجاه العام ولا المقطع المفرد (None) ، والأنموذج الثاني يتضمن المقطع المفرد فقط (Individual Intercept)، والأنموذج الثالث الذي يتضمن المقطع المفرد والأتجاه (Individual Intercept and Trend)، وللحكم على أن السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة بالأصل أو بالمستوى (Level) يجب أن يتم رفض فرضية العدم في حالة النماذج الثلاثة المذكورة آنفاً، فإذا تم قبول فرضية العدم لأنموذج واحد على الأقل فإنه يتم الحكم على أن السلسلة غير مستقرة، من هنا يتم الانتقال إلى المرحلة الآتية بأخذ الفرق الأول (First Difference) وتكرار اختبار فرضية العدم للنماذج الثلاثة، وهكذا تتم العملية لغاية الحصول على رفض فرضية العدم للنماذج الثلاثة، عندئذ تصبح السلسلة مستقرة عند ذلك الفرق أو إنها متكاملة عند ذلك الفرق.(Kulaib,2022:144)

إن أولى خطوات بناء الأنموذج القياسي للدراسة هيَ اختبار استقرارية أو سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج، ثم بعدها نقوم بالانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك للمتغيرات التي لها درجة التفاضل نفسها، ويتم عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، والجدول (2) يبين نتائج اختبار الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات الداخلة في تقدير النماذج .

Fisher Dickey-Fuller at Level			Fisher Dickey-Fuller at First Difference			المتغيرات
Intercept	Trend	No Intercept and Trend	Intercept	Trend	No Intercept and Trend	
0.0423	0.9522	1.0000	0.0207	0.0590	0.0003	**Y**
0.1572	0.9604	0.9997	0.0000	0.0002	0.0000	**TR**
0.0449	0.9996	1.0000	0.0007	0.0008	0.0000	**TE**
0.9081	0.9839	0.4754	0.0000	0.0005	0.0000	**ED**
0.0001	0.4656	0.9919	0.0000	0.0009	0.0000	**HC**
0.0344	0.9882	1.0000	0.0059	0.0384	0.0071	**TLF**
0.0001	0.8469	0.9993	0.0000	0.0000	0.0000	**TFC**
0.3533	0.9472	0.1058	0.0001	0.0002	0.0000	**RER**
Fisher Philips Perron at Level			**Fisher Philips Perron at First Difference**			**المتغيرات**
Intercept	**Trend**	**No Intercept and Trend**	**Intercept**	**Trend**	**No Intercept and Trend**	
0.0043	0.9595	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000	**Y**
0.3035	0.9078	0.9995	0.0000	0.0000	0.0000	**TR**
0.0563	0.9999	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000	**TE**
0.9224	0.9638	0.5205	0.0000	0.0000	0.0000	**ED**
0.2715	0.1131	0.9936	0.0000	0.0000	0.0000	**HC**
0.3275	0.0788	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000	**TLF**
0.0000	0.9260	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000	**TFC**
0.5458	0.9739	0.1160	0.0000	0.0000	0.0000	**RER**
Fisher LLC at Level			**Fisher LLC at First Difference**			**المتغيرات**
Intercept	**Trend**	**No Intercept and Trend**	**Trend**	**Intercept**	**No Intercept and Trend**	
0.0000	0.9999	1.0000	0.7290	0.7549	0.0001	Y
0.0074	0.7438	0.9963	0.0000	0.0000	0.0000	TR
0.0000	0.8963	1.0000	0.0015	0.0015	0.0000	TE
0.5351	0.9865	0.9264	0.0000	0.0000	0.0000	ED
0.0000	0.3474	1.0000	1.0000	1.0000	0.1222	HC
0.0390	0.9961	1.0000	0.9999	1.0000	0.0242	TLF
0.0000	0.4629	0.9999	0.0000	0.0000	0.0000	TFC
0.0769	0.5082	0.0737	0.0000	0.0000	0.0000	RER

الجدول(2): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12.

نتائج اختبارات (LLC- ADF- PP) لدراسة استقرارية معطيات البانل:

يُلاحظ من الجدول (2) أن النتائج المتحصل عليها وفقاً للاختبارات الثلاثة (اختبارات ديكي فولر و فيلبس - بيرون) و اختبار(Levin, Lin & Chu) أن كل متغيرات البحث مستقرة، والفرق الأول عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%، 5%، 10%)، أي هناك استقرارية في بيانات البانل، بمعنى أن قيمة p.value لكل الاختبارات الثلاثة أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن بيانات السلسلة مستقرة، وهذه النتائج تدعم إجراء التكامل المشترك (Co- integration) وتقدير الأنموذج (Estimation) للمتغيرات المبحوثة.

3.2.3. الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation):

بعد قياس درجة الارتباط والعلاقات بين متغيرات الدراسة تم الحصول على النتائج المبينة في مصفوفة الارتباط والموضحة في الجدول (3):

الجدول (3): نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الأنموذج (Correlation) في الدول المختارة (الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق)

Variables	Y	TR	TE	ED	HC	TLF	TFC	RER
Y	1.000000							
TR	-0.117594	1.000000						
TE	-0.088324	0.972407	1.000000					
ED	-0.244600	0.056254	0.066970	1.000000				
HC	0.226219	-0.622258	-0.610236	0.174911	1.000000			
TLF	0.133700	-0.232317	-0.236475	-0.396808	0.283619	1.000000		
TFC	0.869540	-0.063149	-0.041696	-0.499023	0.032370	0.358464	1.000000	
RER	-0.580230	-0.096558	-0.079184	0.586983	0.494520	-0.049782	-0.701771	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12 .

من خلال الجدول (3) يتضح وجود علاقة سالبة أي ضعيفة بين كل من (إجمالي الإيرادات، إجمالي النفقات والدين الخارجي) و(الناتج المحلي الإجمالي)؛ لأن نتائجهما أقل من (30.0) وهما (11.0، 08.0، و24.0) على التوالي، في حين كانت العلاقة طردية بين (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) والناتج المحلي الإجمالي، لكن هذا ليس دليلاً على أن التغيرات في إجمالي رأس المال الثابت يكون سبباً للتغير في الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة، فضلاً عن ذلك، فإن سعر الصرف يتميز بعلاقة عكسية وسيطة مع الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين متغيري (إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات) بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما بقوة بلغت (0.97).

4.2.3. التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الأنموذج (Panel Co-integration test):

إن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الأنموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، لكي يسمح بإجراء تقدير الأنموذج ومن الضروري وجود علاقة بين نصف الاختبارات على الأقل، وبعد إجراء التكامل المشترك تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (4):

الجدول (4): نتائج اختبار(Johansen and kao Residual Cointegration Test) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

Johansen Cointegration Test				
Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.	المتغيرات
0.000	1.0000	0.000	1.0000	Y
0.000	1.0000	0.000	1.0000	TR
53.70	0.0000	263.4	0.0000	TE
175.7	0.0000	526.8	0.0000	ED
153.1	0.0000	162.7	0.0000	HC
184.4	0.0000	167.3	0.0000	TLF
107.1	0.0000	179.1	0.0000	TFC
68.35	0.0000	68.35	0.0000	RER
kao Residual Cointegration Test				
t-test = -2.948913			Prob.	0.0016

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12 .

في الجدول (4) نجد أن أكثرية المتغيرات الداخلة في الأنموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى معنوي (1% ، 5%)، فالنسبة لاختبار Kao للتكامل المشترك، حيث تشير فرضية العدم إلى عدم وجود تكامل مشترك، بينما تنص الفرضية البديلية على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فعندما تكون قيمة p.value أقل من 5% فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في بيانات أنموذج التقدير.

وبعد أثبات وجود التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيها، فإن تلك النتائج تدعم إجراء تقدير الأنموذج القياسي وكما سيأتي تقديره في الفقرة أدناه .

5.2.3. تقدير الأنموذج القياسي (Econometrics Model Estimation) لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي للبلدان المختارة :

لتحقيق أهداف البحث وإعطاء رؤية واضحة لأثر السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة (الجزائر، السعودية ، الإمارات ، العراق) اعتمد البحث على تقدير وتحليل نماذج مختلفة منها أنموذج الانحدار

التجميعي (Pooled Effect Model) وأنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) وأنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) وكانت نتائج التقدير على نحو الآتي:

6.2.3. الاختيار بين نماذج البانل الساكنة :

من أجِل الاختيار بين نماذج البانل الساكنة، تتم المقارنة بين النماذج الثلاثة المعتمدة في التقدير، حيث نقوم أولاً بالمقارنة بين أنموذج التأثيرات العشوائية والأنموذج التجميعي، فإذا تبين أن الأنموذج التجميعي هو الملائم لا يتم إجراء اختبار Hausman، وتتم المقارنة بين أنموذج التأثيرات العشوائية وأنموذج التأثيرات الثابتة من خلال اختبار Hausman لاختيار الأنموذج الملائم.

أولاً: شرح مبسط عن أنموذجي Fixed and Random Effects Models :-

الجدول (5) نتائج النماذج المقدرة

الانحدار التجميعي والآثار الثابتة (Fixed effect) والآثار العشوائية (Random effect)و(Hausman test)						
Fixed Effect Model		**Random Effect model**		**Pooled Effect Model**		
المستوى المعنوي	**Coefficients**	**المستوى المعنوي**	**Coefficients**	**المستوى المعنوي**	**Coefficients**	**المتغيرات**
0.0000	0.057709	0.1082	0.028587	0.0614	-0.077140	TR
0.0002	-0.080145	0.0001	-0.097983	0.0001	0.167409	TE
0.0000	-0.135022	0.0000	-0.176131	0.0000	0.109718	ED
0.0000	0.854957	0.0000	1.077346	0.0000	0.710016	HC
0.0000	0.671254	0.0000	0.847096	0.0000	-0.216687	TLF
0.0086	0.056066	0.8031	0.005705	0.0000	0.460768	TFC
0.0000	0.277974	0.0831	0.154847	0.0000	-0.361584	RER
0.0144	0.947095	0.8058	0.202945	0.0000	10.43665	(C) الحد الثابت
$= 0.991R^2$ Adjusted R^2=0.990	**S.E =0.07 F-statistic= 1726.92 Prob.=0.0000**	**$= 0.90R^2$ Adjusted R^2=0.89**	**S.E = 0.08 F-statistic= 214.95 Prob.=0.0000**	**$= R^2$ 0.924 Adjusted R^2=0.92**	**S.E =0.18 F-statistic= 279.55 Prob.=0.0000**	
Redundant Fixed Effects Test Prob. (0.0000)		**Hausman test Prob. (0.0000)**				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12 .

من خلال نتائج التقدير المذكورة في الجدول (5) يتضح مايأتي :

إن غالبية المتغيرات الداخلة في النماذج المذكورة آنفاً لها أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي .

بشكل عام من خلال نتائج اختبار Hausman ، إذ إن قيمة p.value أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم بأن أنموذج التأثيرات العشوائية هو الأنموذج الملائم، وقبول الفرضية البديلة بأن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الأنموذج الملائم .

H0 : فرضية العدم

H1 : الفرضية البديلة

ومن خلال الاختبارين يتم توضيح ما يأتي:

- عند المقارنة بين نماذج الآثار الثابتة (Fixed effects) والآثار العشوائية (Random effects) ، فإن أنموذج الآثار الثابتة هو الأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Redundant Fixed Effects test) ، في حين إن الآثار العشوائية هي الأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Hausman test) ، لكن بالاعتماد على النظرية والمنطق الاقتصادي ومعنوية المعلمات، فإن أنموذج الآثار الثابتة يعد أفضل، لذا نكتفي بتفسير نتائج أنموذج الأثر الثابت فقط ، وكما يأتي :
- عند ارتفاع كل من (إجمالي الإيرادات ، القوى العاملة ، إجمالي رأس المال الثابت ، سعرالصرف) بمقدار(1%) فذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.05%) و(0.67%) و(0.05%) و(0.27%) دولار للمتغيرات على التوالي، في حين إن أي زيادة في رأس المال البشري فذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.85) دولار، وهذا يتطابق مع النظريات الاقتصادية، إلّا أن زيادة (النفقات العامة و الدين الخارجي) بمقدار (1%) دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.08%) و (0.13%) دولار للمتغيرين على التوالي .

وبشكل عام فإن الزيادة في إجمالي الإيرادات يعني زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع المستثمرين المحليين والخارجيين على زيادة حجم الإنتاج بهدف زيادة أرباحهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة في الإنتاج قد تكون سببها زيادة في رأس المال البشري .

ومن جانب آخر، فإن القوى العاملة قد يكون لها دور إيجابي في خلق الفرص الاستثمارية فزيادة الإنتاج لدى المستثمرين عن طريق خفض التكاليف وزيادة القوى العاملة تؤدي إلى زيادة المنافسة بين الأيدي العاملة، وبزيادة رأس المال الثابت عن طريق زيادة الآلات والمعدات أو تحسينها، تزداد نسبة الإنتاج وتنخفض نسبة الهدر، أما سعر الصرف فله دور إيجابي في زيادة الإنتاج، إذ إن زيادته قد تكلف السلع المستوردة وهذا، تشجيع للمستثمرين المحليين لزيادة منتوجاتهم.

و فيما يخص النفقات العامة والدين الخارجي، فإنهما قد يؤديان إلى تقليل الإنتاج المحلي؛ لأن النفقات الحكومية عند زيادتها قد تكون أغلبها على السلع والخدمات الاستهلاكية؛ ولأن هذه الدول تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، من هنا يؤدي ذلك إلى ضعف الناتج المحلي، أو قد تكون تلك النفقات مخصصة للرواتب وأجور الموظفين والعاملين لدى الحكومة، أي إنها ليست نفقات استثمارية، وأنما تنسب إلى نفقات الأفراد؛ لأن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول يُعد ضعيف ويتسم بكونه اقتصاديات أحادية الجانب، لذا فأن زيادة النفقات الأستهلاكية لا تشجع على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي وبشكل عام لا تؤدي هذه النفقات بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنسب إلى الدين الحكومي، وإن لم تستخدم في المجالات الاستثمارية فلن تؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلي.

7.2.3. الاختبارات التشخيصية للمصداقية وملاءمة الأنموذج المعتمد: (Diagnostic tests)

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء الأنموذج القياسي ألّا وهي مرحلة تقييم الأنموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات الأنموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، كذلك يمكن أن تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبوء ورسم السياسات الاقتصادية، وفي هذا السياق استخدم البحث العديد من الاختبارات الإحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات واستقرار المعلمات المقدرة)، والجدول (6) يبين القيم و الدلالات الإحصائية لبعض هذه المؤشرات و الاختبارات.

الجدول (6): يبين نتائج اختبار صلاحية الأنموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	قيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test: LM	0.6179
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين(1.03-1.31)
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.0604
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.1155
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.6828

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-views 12 .

من خلال النتائج المستحصلة من الجدول (6) يتضح بأنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر، واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين ، التشخيص ، مشكلة عدم التوزيع التطبيعي للبيانات) ، وهذا دليل على ملاءمة الأنموذج المعتمد.

الاستنتاجات:

في نهاية البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إن السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات تُعد من أهم السياسات الاقتصادية التي لها أثر كبير على النمو الاقتصادي، وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة فاعلة بيد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك لسهولة الاستعمال والإشراف على النشاط الاقتصادي وتعددت أهدافها خاصة لدى الدول النفطية التي تسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية.

2- من خلال المقارنة بين نماذج الآثار الثابتة (Fixed effects) والآثار العشوائية (Random effects)، فإن أنموذج الآثار الثابتة يُعد الأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Redundant Fixed Effects test)، بينما تُعد الآثار العشوائية الأنموذج الملائم بالاعتماد على اختبار(Hausman test) ، في حين واعتماداً على النظرية والمنطق الاقتصادي ومعنوية المعلمات فأن أنموذج الآثار الثابتة يُعد أفضل؛ لأن كل المتغيرات عندها معنوية.

3- هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما ارتفعت الإيرادات بمقدار (1%) دولار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.05%) دولار، وهذا يتطابق مع النظريات الاقتصادية .

4- هناك علاقة إيجابية بين رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما أزداد رأس المال البشري فذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (0.85%) دولار، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية أيضاً.

5- هناك علاقة إيجابية بين عنصر العمل والناتج المحلي الإجمالي، أي عندما يرتفع عنصر العمل بمقدار(1%) عامل، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.67%) دولار، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية .

6- هناك علاقة إيجابية بين إجمالي رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، أي عندما يرتفع إجمالي رأس المال الثابت بمقدار(1%) دولار فذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.05%) دولار، وهذا يتطابق مع النظريات الاقتصادية .

7- كما أن هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف الفعلي والناتج المحلي الإجمالي، أي عندما يرتفع سعر الصرف الفعلي بمقدار(1%) فذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.27%) دولار، وهذا يتطابق مع النظريات الاقتصادية .

8- أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين كل من (النفقات والدين الخارجي) مع الناتج المحلي الإجمالي، أي إن أي زيادة في (النفقات العامة والدين الخارجي) بمقدار (1%) دولار تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.08%) و (0.13%) دولار للمتغيرين المذكورين على التوالي .

7- تبين أن 0.99% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الدول النفطية المختارة محل الدراسة ترجع إلى كل من(إجمالي الإيرادات، إجمالي الإنفاق، الدين الخارجي، رأس المال البشري، عنصر العمل، تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف الفعلي).

8- أشارت نتائج الدراسة توافقاً مع الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الدول النفطية، فعند زيادة الإيرادات بمقدار دولار واحد يؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي في الدول النفطية المختارة بنسبة 0.018% دولار، وهذه النتيجة تؤكد على ما تم التوصل إليه في العديد من الدراسات السابقة، لأن السياسة المالية بشكل عام لها علاقة مع النمو الاقتصادي.

المقترحات:

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم المقترحات الآتية:

- ينبغي على الدول النفطية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في توجيه السياسة المالية نحو معالجة المشاكل الرئيسة مثل الاستثمار في التنمية الصناعية، والنهوض بالتعليم والبحث والتطوير والإبداع والإبتكار.

- تعبئة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل الإيرادات الضريبية، ويتطلب ذلك تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وأدائها، وتحسين طرائق جباية الضرائب، فضلاً عن توسيع الأوعية الضريبية، والتقليل من الإعفاءات الضريبية ومكافحة التهرب والغش الضريبي بدلاً من رفع معدلات الضرائب.
- ضرورة تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم النمو والتنمية في الدول النفطية المختارة، وهذا بالتركيز على تطوير جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط .
- كما ينبغي على الدول المختارة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة و الصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية.

References

Al-Nsour, Ayad Abdel-Fattah,(2014) Fundamentals of Macroeconomics, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, second edition, Amman, Jordan.

Al Masaeed ,Ali Abdullah,(2018) The Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth of Jordan (2010-1990) Department of Economics and Finance, Mari State University, Russia. Vol 10 Issue10.

Al-Husseini, Ahmed Khalil and Al-Fatlawi Mina Abdel-Hussein Karim,(2017) Measuring and Analysis of the Economic Growth Model in choosen Arab countries with refers to Iraq economy for the period (2000-2013) Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Vol 9, Issue 2.

Abdul-Jabbar, Al-Aqoun,(2020) The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Algeria Econometric Analytical Study Compared with Some Arab Gulf Countries During the Period 1990-2016,Ph.D, University of Xian Ashour, Djelfa.

Adam, others, (2016) Using the Autoregressive Methodology with Lagging Distributed Gap Applied to the Foreign Direct Investment Function in Sudan during the period (1993-2016) Comprehensive multi-knowledge electronic journal for publishing scientific and educational research,

Abd al-Hadi, Maddah, Abd al-Karim, al-Bashir, (2017) An econometric study of the relationship between the real gross domestic product and the unemployment rate, the case of Algeria (1981-2014), Economic Vision Journal, Martyr Hama Lakhdar University, Al-Wadi, , No. 12, Algeria.

Ali, Ayad Muhammad and Al-Marzouk, Sarah Moneim Mahdi,(2018) The Effectiveness of Public Spending in Influencing Economic Growth in the Arab Emirates for the Period (1997-2014), Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Issue (3), Vol .

Al-Dabbagh, Osama Bashir, Al-Jumrad, Atheel Abdul-Jabbar,(2003) Introduction to Macroeconomics, first edition, Dar Al-Manhaj Publishing House, Amman.

Al-Mayahi, Saba'a Salman Waheed,(2022) Analyzing and Measuring the Impact of Non-oil Revenues on Some Economic Indicators for Selected Oil Countries, with Special Reference to Iraq, PhD thesis in Economic Sciences, University of Karbala.

Al-Mazrouei, Ali Saif Ali, (2012) the impact of public spending on the gross domestic product, an applied study on the United Arab Emirates during the years (1990-2009), Faculty of Economics, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Vol 28 Issue (1) .

Al-Wazani, Khaled Wasef, Al-Rifai, Ahmed Hussein, (2005) Principles of Macroeconomics, Dar Wael for Publishing, Jordan, Seventh Edition.

Al-Rubaie, Rajaa, (2013) The Role of Fiscal and Monetary Policy in Addressing Stagnant Inflation, Daramna for Publishing and Distribution, Jordan, Amman.

Al-Laithi, Imad Muhammad and Al-Demerdash Hani Muhammad, (2015) Financial Policies, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for printing, publishing and distribution, Cairo.

Bouamra, Hassan and Abdel-Fattah, Dahman (2018) The impact of monetary and fiscal policies on economic growth in the Arab countries during the period (1995-2016), Economic Integration Journal, Vol 7, Number 3.

Bin Sassi, Muhammad Yahya and Ayyad ,Abdel Bari,(2019) The Impact of Oil Price Fluctuations on Economic Growth in Algeria, An Empirical Study for the Period from 1980 to 2018, Al-Madabir Magazine, Vol 6, Issue 2.

Bamkar, Taha Muhammad,(2012) Planning and Economic Development in Sudan, first edition, Azza Publishing House, Khartoum.

Erekat, Harbi Muhammad Musa,(2014) Development and Economic Planning, Concepts and Experiences, Dar Al Bidaya, Jordan.

Far, Abdelkader, (2018)The impact of fiscal policy, growth and internal economic stability in Algeria during the period (2000-Horizons 2019), PhD thesis in economic sciences, University of Mohamed Bouguerra-Boumerdes.

Gujarati,Damodar N.(2004), Basic Economic,fourth edition,Copyrighted material,The McGraw-Hill Companies.

Hilal,Abd al-Salam,(2017) The impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria - an econometric study during the period (1990-2015) Journal of Law and Human Sciences Economic Studies - Zayan Ashour University in Djelfa Vol 29, Issue1.

Helles, Fadi Omar,(2016) The phenomenon of global poverty between the level of production and the justice of distribution, an econometric comparative study during the period (1994-2014), master's thesis in development economics, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.

jamil, Gailan Ahmed,(2022), The impact of fluctuations in oil revenues on inflation rates in Iraq Standard study for the period 1990-2019,Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences,Vol 18, Issue 57.

Katif ,Thamer Ibrahim, Al-Musawi ,Rahman Hassan,(2021) Analysis of the Role of Financial Policy in the Iraqi Investment Environment for the Period (2004-

2018), Al-Kout Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol 13, Issue 41.

Kulaib, Anmar Ghaleb,(2022) The Catalytic Impact of the Enabling Environment Engines on Partnership between the Public and Private Sectors in Financing the Infrastructure of Selected Countries for the Period (2000-2020), PhD thesis in Philosophy of Economics, University of Mosul.

Lyas, Choubar,(2021) The Impact of Fiscal Policy on Achieving Economic Stability in Algeria During the Period 2000-2020 Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, University of M'sila - Algeria, Vol 6 Issue 2.

Lazhar, Sahili,(2018) Analysis of the Causal Relationship between Gross Domestic Product and Gross Fixed Capital Formation in Algeria for the Period (1990-2016) Using Autoregressive Ray (VAR) Technique August 20, 1955 Skikda University, Economic Researcher Journal (CHEEF) Algeria, Vol 6, Issue 1.

Mahfouz, Bushra, Zakaria, Ben Moezou Mohamed,(2021) Evaluating the Effectiveness of Monetary Policy in Achieving Stability in the Algerian Dinar Exchange Rate During the Period (2001-2018), Standard Approach, Batta University.

Mahran, Doaa Mahran Mahmoud, and others,(2022) the relationship between poverty and economic growth, a case study of Egypt during the period (2000-2020) Faculty of Economics and Political Science - Cairo University - Egypt, Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies, Research Studies.

Magdy, Nermin,(2021), Basic Economic Concepts: Gross Domestic Product, a series of introductory booklets, Arab Monetary Fund, Issue (19).

Mohamed, Sarah Ali Ahmed and others, (2016) The impact of fiscal and monetary policy on economic growth: an applied study on the Egyptian economy during the period (1991-2013) Arab Democratic Center, Research Studies.

Najiha Bin Ramadan, Iman Bada,(2016) Investment in human capital and its role in economic growth, a field and benchmark study, Abu Bakr Belkaid University, University of Algiers.

Souad, Salki,(2011) The role of financial policy in attracting foreign direct investment - a study of some countries of the Maghreb, master's thesis in the international management of institutions, Abi Bakr Belkaid University.